

Distr.: General  
6 February 2014  
Arabic  
Original: English

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة البرنامج والتنسيق

الدورة الرابعة والخمسون

الدورة التنظيمية، ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٤

الدورة الموضوعية، ٢-٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٤

البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت

إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال

## جدول الأعمال المؤقت المشروح

### جدول الأعمال المؤقت

- ١ - انتخاب أعضاء المكتب.
- ٢ - إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال.
- ٣ - المسائل البرنامجية:
  - (أ) أداء برامج الأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣؛
  - (ب) الإطار الاستراتيجي المقترح لفترة ٢٠١٦-٢٠١٧؛
  - (ج) التقييم.
- ٤ - مسائل التنسيق:
  - (أ) تقرير مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق؛

\* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ١٩ شباط ٢٠١٤.



الرجاء إعادة استعمال الورق

200214 190214 14-22884 (A)



- (ب) الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.
- ٥ - تقرير (تقارير) وحدة التفتيش المشتركة.
- ٦ - جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة والخمسين.
- ٧ - اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الرابعة والخمسين.

## الشروح

### ١ - انتخاب أعضاء المكتب

أكدت لجنة البرنامج والتنسيق من جديد، في دورتها الخامسة والعشرين، القرار الذي اتخذته في دورتها الرابعة والعشرين، القاضي بأن يجري سنويا تناوب منصب رئيسها ومناصب الأعضاء الآخرين في المكتب، فيما بين المجموعات الإقليمية، على النمط التالي: (أ) مجموعة الدول الأفريقية؛ (ب) مجموعة دول أوروبا الشرقية؛ (ج) مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ (د) مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى؛ (هـ) مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ.

وقد ترغب اللجنة في دورتها الرابعة والخمسين في أن تنتخب الرئيس من ضمن مجموعة الدول الأفريقية وفقا لنمط التناوب فيما بين المجموعات الإقليمية المتفق عليه، وأن تنتخب المقرر من ضمن المجموعة الإقليمية التي شغلت منصب رئيس اللجنة في السنة الماضية، وهي مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ.

### ٢ - إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال

عملا بالفقرة ٢ (هـ) من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤١/١٩٧٩، والفقرة ٢ من قرار الجمعية العامة ٥٠/٣٤، قدمت اللجنة إلى المجلس والجمعية العامة جدول الأعمال المؤقت لدورتها الرابعة والخمسين، مشفوعا بقائمة الوثائق المطلوبة، كي يقوموا باستعراضهما.

ووفقا للفقرة ٦ من مرفق قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٨ (د-٦٠)، تدرس اللجنة تقارير وحدة التفتيش المشتركة المتعلقة بالبرامج الاقتصادية والاجتماعية وبرامج حقوق الإنسان في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك التقارير التي تتناول برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، وتقدم تقارير بشأنها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي وإلى الجمعية العامة. وفي القرار ٢٦٧/٥٩، دعت الجمعية العامة اللجنة إلى النظر في التقارير ذات الصلة المقدمة من الوحدة، وذلك في إطار أداء اللجنة للوظائف المتعلقة بالبرامج والتنسيق والرصد والتقييم

على النحو الوارد في ولايتها. وأيدت الجمعية العامة في قرارها ٢٣٦/٦٧ الاستنتاجات والتوصيات الصادرة عن اللجنة والواردة في تقريرها عن أعمال دورتها الثانية والخمسين، بما في ذلك التوصية التي تدعو الجمعية إلى أن تحت الوحدة على تكثيف جهودها لكي تقدم إلى اللجنة تقارير ذات صلة بوظيفة اللجنة، مع مراعاة أحكام الفقرتين الفرعيتين ٤ (د) و (هـ) من المادة ١١ من النظام الأساسي للوحدة (A/67/16، الفقرة ٧). وفي هذا الصدد، ستختار اللجنة، خلال جلستها التنظيمية، في إطار البند ٢ من جدول الأعمال، ما ستنتظر فيه في دورتها الرابعة والخمسين من تقارير الوحدة، في إطار البند ٥ من جدول الأعمال.

وعملاً بقراري الجمعية العامة ٢٠٧/٥٣ و ٢٣٦/٥٤ ومقررها ٤٧٤/٥٤، يوجّه الانتباه إلى نشرة الأمين العام ST/SGB/2000/8، التي تتضمن الأنظمة والقواعد المعتمدة التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ورصد التنفيذ وأساليب التقييم.

وأيدت الجمعية العامة، بقرارها ٢٢٩/٦٤، توصيات لجنة البرنامج والتنسيق وقررت عدم إدراج البند المعنون "تحسين أساليب وإجراءات عمل لجنة البرنامج والتنسيق" في جدول أعمال دورتها المقبلة، وقررت كذلك مناقشة المسائل المتصلة بذلك في إطار بند جدول الأعمال المعنون "إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال" متى دعت الضرورة.

### الوثائق

مذكرة من الأمانة العامة بشأن حالة تجهيز وثائق الدورة الرابعة والخمسين (E/AC.51/2014/L.1)

مذكرة من الأمانة العامة بشأن تقارير وحدة التفتيش المشتركة (E/AC.51/2014/L.2)

### ٣ - المسائل البرنامجية

#### (أ) أداء برامج الأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣

ينص البند ٦-١ من الأنظمة والقواعد المعتمدة التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ورصد التنفيذ وأساليب التقييم على ما يلي:

يرصد الأمين العام الانجازات من واقع تنفيذ الناتج المقرر في الميزانية البرنامجية المعتمدة عن طريق وحدة مركزية في الأمانة العامة. وبعد انتهاء فترة السنتين للميزانية، يقدم الأمين العام تقريراً إلى الجمعية العامة، من خلال لجنة البرنامج والتنسيق، عن أداء البرنامج خلال تلك الفترة.

وشددت الجمعية العامة في الفقرتين ١٩ و ٢٠ من قرارها ٢٦٩/٥٨ المعنون "تعزيز الأمم المتحدة: برنامج لإجراء المزيد من التغييرات" على ضرورة تعزيز نظام الرصد والتقييم، وحث الأمين العام في هذا الصدد على تحسين شكل وتوقيت تقارير أداء البرامج والتقييم.

وقررت الجمعية العامة في قرارها ٢٧٥/٥٩، لدى تأييد استنتاجات وتوصيات اللجنة الواردة في الفصل الثاني - باء من تقريرها عن أعمال دورتها الرابعة والأربعين، أن ينظر في البرنامج ذي الصلة من الإطار الاستراتيجي المقترح بالاقتران بالفرع الموازي من تقرير أداء البرامج (A/59/16، الفقرة ٣٨٨). وحيث إن تقرير أداء البرامج يتناول فترة سابقة بفتري سنتين لفترة السنتين المشمولة بالإطار الاستراتيجي المقترح، قررت الجمعية العامة أيضا أن تقدم الأمانة العامة رسميا معلومات محدثة بشأن الأجزاء ذات الصلة من تقرير أداء البرامج، على أن ينظر أيضا في تلك المعلومات المحدثة.

وأعدت الجمعية العامة في الفقرة ١١ من قرارها ٢٢٤/٦٢ تأكيد دور لجنة البرنامج والتنسيق في استعراض تقارير الأداء والتقييم.

وأيدت الجمعية العامة في قرارها ٢٤٧/٦٣ استنتاجات وتوصيات اللجنة الواردة في الفصل الثاني - ألف من تقريرها عن أعمال دورتها الثامنة والأربعين (A/63/16) التي طلبت فيها اللجنة إلى الأمين العام أن يقدم معلومات أكثر تفصيلا بشأن نتائج الرصد والتقييم على مستوى الإدارات وعلى المستوى التنفيذي، مع القيام بوجه خاص بمراعاة كيفية تقاسم الدروس المستفادة وتطبيقها في أنشطة التخطيط. وطلبت كذلك إلى الأمين العام تحسين الاتساق والمواءمة في عرض المعلومات المتعلقة بالتحديات والعقبات والأهداف التي لم تتحقق على صعيد جميع البرامج.

وفي القرار ٢٤٤/٦٥، أيدت الجمعية العامة أيضا استنتاجات وتوصيات اللجنة الواردة في الفصل الثاني - باء من التقرير المتعلق بأعمال دورتها الخمسين (A/65/16)، التي طلبت فيها إلى الأمين العام أن يواصل جهوده لتحسين تقرير أداء البرامج، كما طلبت، في ذلك الصدد، تأكيد الحاجة إلى مزيد من الوضوح والتفسير فيما يتعلق بمعدل التنفيذ، فضلا عن ذكر أسباب زيادة النواتج وتأجيلها وإنهاءها.

وأيدت الجمعية العامة في قرارها ٢٣٦/٦٧ استنتاجات وتوصيات اللجنة الواردة في الفصل الثاني - باء من تقريرها عن أعمال دورتها الثانية والخمسين (A/67/16)، وطلبت في ذلك الصدد إلى الأمين العام أن يدرج في تقارير أداء البرامج في المستقبل معلومات شاملة عن أثر تقليص عدد الوثائق المطبوعة في عملية صنع القرارات الحكومية الدولية في مؤتمرات الأمم المتحدة واجتماعاتها. وطلبت الجمعية العامة أيضا إلى الأمين العام أن يقدم تفسيرًا كاملاً، في

التقارير المقبلة عن أداء البرامج، لأسباب إلغاء أو تأجيل النواتج والأنشطة بسبب شغور وظائف ممولة في إطار الميزانية العادية.

## الوثائق

تقرير الأمين العام عن أداء البرامج لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣

### (ب) الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧

طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام في قرارها ٢٦٩/٥٨ المعنون "تعزيز الأمم المتحدة: برنامج لإجراء المزيد من التغييرات"، أن يعد، على أساس تجريبي، إطاراً استراتيجياً يجل محل الخطة المتوسطة الأجل لفترة الأربع سنوات، لتقدمه إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين، ويضم في وثيقة واحدة ما يلي:

(أ) الجزء الأول: موجز للخطة يعكس أهداف المنظمة في الأجل الطويل؛

(ب) الجزء الثاني: خطة برنامجية لفترة سنتين.

وفي القرار نفسه، أكدت الجمعية العامة أيضاً أن الإطار الاستراتيجي يشكل التوجيه الرئيسي للسياسات في الأمم المتحدة والأساس لتخطيط البرامج والميزنة والرصد والتقييم، وقررت أن تجري استعراضاً لشكل الإطار الاستراتيجي ومضمونه ومدته، بما في ذلك مدى ضرورة الإبقاء على الجزء الأول، بغية اتخاذ قرار نهائي في دورتها الثانية والستين.

ونظرت الجمعية العامة في قرارها ٢٢٤/٦٢ في توصيات اللجنة الواردة في الفصل الثالث - باء من تقريرها عن أعمال دورتها السابعة والأربعين، وقررت الإبقاء على الإطار الاستراتيجي بوصفه التوجيه الرئيسي للسياسات في الأمم المتحدة، على أن يبدأ نفاذه اعتباراً من فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، ومواصلة إدراج الجزء الأول: موجز الخطة، في الإطار الاستراتيجي (A/62/16، الفقرة ٣٣). وطلبت الجمعية العامة أيضاً إلى الأمين العام تحسين شكل الجزء الأول وتبيان الأهداف الطويلة الأجل فيه، وأكدت من جديد أن اللجنة ستواصل، في إطار أدائها لدورها البرنامجي في عملية التخطيط والميزنة، استعراض الجوانب البرنامجية للولايات الجديدة و/أو المنقحة الموافق عليها إثر اعتماد الخطة البرنامجية لفترة السنتين، فضلاً عن أي اختلافات قد تطرأ بين الخطة البرنامجية لفترة السنتين والجوانب البرنامجية للميزانية البرنامجية المقترحة، وفقاً لاختصاصاتها وللأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ورصد التنفيذ وأساليب التقييم، وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

وفي الفقرة ١٠ من القرار ذاته، أشارت الجمعية العامة إلى البند ٥-٦ من الأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ورصد التنفيذ وأساليب التقييم، وأكدت من جديد أن لجنة البرنامج والتنسيق ينبغي أن تواصل الاضطلاع بدورها فيما يتعلق باستعراض الإطار الاستراتيجي وتقديم توصياتها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية بشأن أي تغييرات لازمة.

وأيدت الجمعية العامة في قرارها ٢٣٦/٦٧ استنتاجات وتوصيات اللجنة الواردة في الفصل الثاني - باء من تقريرها عن أعمال دورتها الثانية والخمسين (A/67/16) التي أكدت فيها اللجنة مجددا أهمية الأهداف الطويلة الأجل للمنظمة الرامية إلى ضمان تحقيق كامل مقاصدها، وشددت في هذا الصدد على ضرورة أن تبذل الأمانة العامة جهودا منسقة لتحسين صياغة إنجازات متوقعة مناسبة بطريقة تكفل، في مرحلة إعداد الميزانية، إدراج جميع الأنشطة والنواتج المطلوب تنفيذها بتكليف من الدول الأعضاء، من أجل تنفيذها على نحو يتسم بالكفاءة والفعالية. ومع الإقرار بالتحسن الذي طرأ على الإطار المنطقي، شجعت الجمعية العامة مديري البرامج على المضي في زيادة تحسين الجوانب النوعية من مؤشرات الإنجاز، وذلك للتمكين من إتاحة تقييم أفضل للنتائج، علما أن المؤشرات ينبغي أن تكون استراتيجية وقابلة للقياس ويمكن تحقيقها وواقعية ومحددة زمنيا.

وكررت الجمعية العامة أيضا، لدى تأييدها لاستنتاجات وتوصيات اللجنة، طلبها إلى الأمين العام بأن يكفل، عند إعداد موجزات الخطط المقبلة، مراعاة المبادئ التوجيهية التي قدمتها الجمعية العامة في قراراتها ٢٧٥/٥٩ و ٢٣٥/٦١ و ٢٢٤/٦٢ و ٢٤٧/٦٣ والقرارات اللاحقة المتخذة في هذا الصدد مراعاة تامة في الأطر الاستراتيجية المقترحة، حتى تعكس تلك الموجزات بدقة أكثر الأهداف الطويلة الأجل للمنظمة، على أساس كافة الولايات التي وافقت عليها الدول الأعضاء.

وفي القرار نفسه، أيدت الجمعية العامة استنتاجات اللجنة وتوصياتها التي يطلب فيها إلى الأمين العام أن يتقدم بتدابير ومعلومات محددة عن الإجراءات المتخذة من أجل تعزيز ثقافة المساءلة داخل الأمانة العامة في الأطر الاستراتيجية المقبلة، وفقا لقرارها ٢٥٧/٦٦.

## الوثائق

تقرير الأمين العام عن الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: الجزء الأول، موجز الخطة، والجزء الثاني، الخطة البرنامجية لفترة السنتين (قرارات الجمعية العامة ٢٧٥/٥٩ و ٢٢٤/٦٢ و ٢٣٦/٦٧) (A/68/6) (الجزء الأول والبرامج ١-٢٨)

## (ج) التقييم

## الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات

نظرت الجمعية العامة في قرارها ٨/٦٦ في توصيات اللجنة الواردة في الفصل الثاني - بء من تقريرها عن أعمال دورتها الحادية والخمسين (A/66/16) عن تقييم مكتب خدمات الرقابة الداخلية لبرامج إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وستطلع اللجنة في دورتها الرابعة والخمسين بالاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات الواردة في تقييم برامج إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

## الوثائق

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات التي قدمتها لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الحادية والخمسين عن تقييم برامج إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (E/AC.51/2014/2)

## ٤ - مسائل التنسيق

## (أ) تقرير مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق

وفقاً لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٨ (د-٦٠)، سيُعرض على اللجنة التقرير الاستعراضي السنوي لمجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق لعام ٢٠١٣.

وأيدت الجمعية العامة في الفقرة ٥ من قرارها ٢٠/٦٨ استنتاجات وتوصيات اللجنة الواردة في الفصل الثالث، الفرع ألف، من تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الثالثة والخمسين (A/68/16)، بشأن تقرير الاستعراض السنوي لمجلس الرؤساء التنفيذيين لعام ٢٠١٢. وأكدت الجمعية العامة من جديد، في معرض تأييدها استنتاجات وتوصيات لجنة البرنامج والتنسيق بشأن تقرير مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، أهمية مواصلة الحوار بين المجلس والدول الأعضاء من أجل زيادة تحسين شفافية المجلس ومساءلته أمام الدول الأعضاء، وطلبت في هذا الصدد إلى الأمين العام، بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين، كفالة مواصلة الجهود التي يبذلها المجلس في هذا المجال، ولا سيما إدخال التحسينات على موقع المجلس الشبكي. وفيما يتعلق بمواءمة وتبسيط ممارسات تسيير الأعمال، رحبت الجمعية العامة بالحالات التي هيئت فيها فرص تحقيق مكاسب في الكفاءة

وحفض الأعباء الإدارية والإجرائية، وطلبت في هذا الصدد إلى الأمين العام أن يبلغها باستمرار، بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين، بما يحرز من تقدم في المستقبل.

وأكدت الجمعية العامة من جديد أهمية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وشددت على الدور الرئيسي الذي يضطلع به مجلس الرؤساء التنفيذيين في كفالة تنسيق الدعم على صعيد منظومة الأمم المتحدة ككل عند إعداد ومتابعة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وفي هذا الصدد، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين، أن يقدم إلى لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الخامسة والخمسين لعام ٢٠١٥ تقريراً عن السبل والوسائل اللازمة للنهوض بذلك الدور من أجل كفالة التصدي على نحو منسق وفعال لطائفة واسعة من المسائل البرنامجية والإدارية والتنفيذية المرتبطة بتلك الخطة العالمية.

### الوثائق

تقرير الاستعراض السنوي لمجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق لعام ٢٠١٣ (E/2014/\_\_\_)

### (ب) الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

أيدت الجمعية العامة في قرارها ٢٥٧/٦٠ استنتاجات وتوصيات اللجنة الواردة في الفصل الرابع، الفرع باء، من تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الخامسة والأربعين (A/60/16) و Corr.1)، بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وفي الفقرة ٢٣٧ من التقرير، أوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام بأن يقدم تقريراً إلى اللجنة في دورتها السادسة والأربعين، ثم سنوياً بعد ذلك، عن مدى التقدم المحرز، بما في ذلك المشكلات والعقبات والتحديات، بالإضافة إلى الأهداف التي ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تحققها دعماً للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

وأيدت الجمعية العامة في الفقرة ٥ من قرارها ٢٠/٦٨ استنتاجات وتوصيات اللجنة الواردة في الفصل الثالث، الفرع باء، من تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الثالثة والخمسين (A/68/16)، بشأن التقرير الاستعراضي السنوي عن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وأوصت اللجنة في تقريرها الجمعية العامة بأن تؤيد الاستنتاجات والتوصيات الواردة في الفقرات من ١٠٦ إلى ١١٤ من التقرير السنوي للأمين العام عن دعم منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (E/AC.51/2013/6). وطلبت الجمعية العامة أيضاً إلى الأمين العام أن يدرج في تقاريره المقبلة معلومات مفصلة تتعلق بالنتائج المحتملة لما تحقق من أهداف الشراكة

الجديدة، وأكدت أنه ينبغي أن يتواصل التركيز أكثر في التقارير المقبلة على الأثر الذي تحدثه، كما ونوعاً، الأنشطة التي تنفذها كيانات منظومة الأمم المتحدة دعماً للشراكة الجديدة.

### الوثائق

تقرير الأمين العام عن دعم منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (E/AC.51/2014/3)

### ٥ - تقرير (تقارير) وحدة التفتيش المشتركة

في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ستنتظر اللجنة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة ذي الصلة أو تقاريرها ذات الصلة التي ستتم فيها اللجنة خلال دورتها التنظيمية في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٤.

### الوثائق

تقرير (تقارير) وحدة التفتيش المشتركة (انظر E/AC.51/2014/L.2)

### ٦ - جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة والخمسين

عملاً بالفقرة ٣ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٨٩٤ (د-٥٧)، سيُعرض على اللجنة مشروع جدول الأعمال المؤقت لدورتها الخامسة والخمسين، مع بيان الوثائق التي ستقدم في إطار كل بند من بنود جدول الأعمال والسند التشريعي لإعدادها، وذلك لتمكينها من النظر في تلك الوثائق، ومدى إسهامها في أعمالها، ومدى الحاجة إليها، وأهميتها في ضوء الحالة الراهنة.

### الوثائق

مذكرة من الأمانة العامة بشأن جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة والخمسين للجنة ووثائقها (E/AC.51/2014/L.3)

### ٧ - اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الرابعة والخمسين

سيقدم تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الرابعة والخمسين إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ٢٠١٤ وإلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين.

### الوثائق

مشروع تقرير لجنة البرنامج والتنسيق عن أعمال دورتها الرابعة والخمسين (E/AC.51/2014/L.4 والإضافات)

## المرفق

أعضاء لجنة البرنامج والتنسيق لعام ٢٠١٤<sup>١</sup>

تنتهي فترة العضوية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر	العضوية في عام ٢٠١٤
٢٠١٤	الأرجنتين
٢٠١٤	بيلاروس
٢٠١٦	بنن
٢٠١٥	بوتسوانا
٢٠١٤	البرازيل
٢٠١٤	بلغاريا
٢٠١٤	الكاميرون
٢٠١٦	الصين
٢٠١٤	كوبا
٢٠١٥	السلفادور
٢٠١٦	إثيوبيا
٢٠١٥	فرنسا
٢٠١٤	غينيا
٢٠١٤	غينيا - بيساو
٢٠١٦	هايتي
٢٠١٤	إيران (جمهورية - الإسلامية)
٢٠١٤	إيطاليا
٢٠١٦	اليابان
٢٠١٤	كازاخستان
٢٠١٤	ماليزيا
٢٠١٦	المغرب
٢٠١٤	باكستان
٢٠١٥	بيرو
٢٠١٤	جمهورية مولدوفا
٢٠١٥	الاتحاد الروسي
٢٠١٤	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
٢٠١٥	جمهورية تنزانيا المتحدة
٢٠١٤	الولايات المتحدة الأمريكية

العضوية في عام ٢٠١٤	تنتهي فترة العضوية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر
أوروغواي	٢٠١٤
زمبابوي	٢٠١٤

(أ) قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي إرجاء ترشيح عضوين من دول أوروبا الغربية والدول الأخرى لفترة عضوية تبدأ في تاريخ انتخاب الجمعية العامة لهما وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤؛ وعضو واحد من دول أوروبا الغربية والدول الأخرى لفترة عضوية تبدأ في تاريخ انتخاب الجمعية العامة له وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥؛ وعضو واحد من دول آسيا والمحيط الهادئ لفترة عضوية مدتها ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ (انظر مقررات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠١٣/٢٠١٤ باء إلى هاء ومقرر الجمعية العامة ٤٠٤/٦٨).